مجلة أبحاث
ISSN: 0834-2170
EISSN2661-734X

المجلد 5 / العـدد:1(2020)، ص 5– 16

علاقة بنك الجزائر مع البنوك الإسلامية

The Relationship between the Bank of Algeria and Islamic Banks

خولة بونعاس ، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة -2- ، khaoula.bounaas@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 03 /2020/04 تاريخ القبول: 2020/05/10 تاريخ النشر: 2020/07/24

ملخص:

تهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين بنك الجزائر والبنوك الإسلامية وذلك من خلال تحليل أهم العناصر التي تشكل هذه العلاقة. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن بنك الجزائر يعامل البنوك الإسلامية بنفس الطريقة التي يتعامل بها مع البنوك التقليدية، كما توصلت الدراسة إلى أن بنك الجزائر لا يحاول التكيف مع خصائص البنوك الإسلامية من خلال التنظيمات والقوانين التي يطبقها.

خلصت هذه الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية في الجزائر تعاني في بعض الحالات من تعطيل مواردها عن الاستثمار، بالإضافة إلى ضياع الفرص وازدواجية العمل. كما توصلت إلى أن بنك الجزائر عليه أن يقوم بتعديل وتغيير القوانين التي تنظم عمل البنوك الإسلامية حتى تتمكن هذه الأخيرة من أداء مهامها.

كلمات مفتاحية: بنك الجزائر.، البنوك الإسلامية.، النظام البنكي الجزائري.، المالية الإسلامية.

تصنيف JEL : G21، G28.

Abstract:

This paper aims to study the relationship between the Bank of Algeria and the Islamic banks through an analysis of the most important elements forming this relationship. This study found that the Bank of Algeria through the regulations and laws that it applies does not try to adapt to the characteristics of Islamic banks.

This study concluded that Islamic banks in Algeria suffer from the disruption of their resources and lack of investment, in addition to the loss of opportunities and duplication of work. The study also concluded that the Bank of Algeria has to amend and change the laws governing the operations of Islamic banks in order for the latter to perform its tasks.

Keywords: Bank of Algeria; Islamic Banks; Algerian Banking System; Islamic Finance.
Jel Classification Codes: G21, G28.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. مقدمة:

عرفت المالية الإسلامية خلال السنوات الأخيرة تطورا وتوسعا كبيرين، حيث تعزز هذا التوجه العالمي نحو تطبيق المالية الإسلامية نتيجة الاستقرار الذي شهدته البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية خلال الأزمة المالية العالمية 2008 والتي لم تتضرر بل ولم تتعرض لموجة العدوى المالية التي أصابت المؤسسات المالية والبنوك التقليدية. إن هذا الإستقرار الذي عرفه النظام المالي الإسلامي خلال الأزمة يرجع إلى كون هذا الأخير يعمل وفقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، كما يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق المنفعة العامة على عكس النظام المالي التقليدي الذي يهدف إلى تحقيق الأرباح والمنفعة الخاصة دون الإهتمام بالمنفعة العامة. فالبنوك الإسلامية لم تتوسع في البلدان المسلمة فقط بل عرفت تطورا كبيرا في البلدان غير المسلمة على غرار الأوروبية، الآسيوية والأمريكية. وعلى نفس المنوال قامت الجزائر بتعزيز نظامها البنكي ببنوك إسلامية، غير أنها لم تستطع أن تنشئ أكثر من بنكين إسلاميين. فعلى الرغم من الأهمية البالغة التي تحظى بها المالية الإسلامية في العالم إلا أن البنوك الإسلامية في الجزائر مازالت تعاني من بعض الصعوبات والتحديات، خاصة فيما يتعلق بالبيئة الاقتصادية من جهة والبيئة القانونية والتنظيمية من جهة أخرى، فبنك الجزائر كونه المسؤول عن تطبيق السياسات المالية والنقدية في الدولة لا بد أن تربطه علاقة بالبنوك العاملة في الجزائر في إطار التنظيمات والقوانين، وعليه يمكن طرح التساؤل الموالي:

كيف يتعامل بنك الجزائر مع البنوك الإسلامية؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن الإشكالية السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

-لا يتعامل بنك الجزائر بشكل مختلف مع البنوك الإسلامية.

-يحاول بنك الجزائر التكيف مع خصائص البنوك الإسلامية.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية النظام البنكي في حد ذاته من جهة ومن أهمية المالية الإسلامية من جهة أخرى، حيث تسعى الجزائر إلى تطبيق المالية الإسلامية من خلال الجهود المبذولة مؤخرا لإرساء القواعد، الأسس والمبادئ المرتبطة بتنفيذ المالية الإسلامية، كما تتمثل أهمية الدراسة في محاولة وضع صورة واضحة للعلاقة التي تربط البنوك الإسلامية ببنك الجزائر وواقع هذه البنوك وآفاقها في الجزائر.

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

-التعرف على المالية التشاركية الإسلامية من حيث مفهومها، نشأتها، الفرق بينها وبين المالية التقليدية وكذا العقبات والتحديات التي تواجهها؛

-الاطلاع على النظام البنكي في الجزائر؛

-توضيح العلاقة بين بنك الجزائر والبنوك الإسلامية؛

-محاولة تسليط الضوء على واقع وآفاق البنوك الإسلامية في الجزائر.

محاور الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين الأول نظري يتضمن مفهوم المالية الإسلامية، نشأتها وتطورها بالإضافة إلى الفرق بينها وبين المالية التقليدية كما تم تناول بعض العقبات والتحديات التي تواجه المالية الإسلامية. أما المحور الثاني فيتضمن الجانب التطبيقي للدراسة والذي خصص لدراسة العلاقة بين بنك الجزائر والبنوك الإسلامية وكذا واقع وآفاق البنوك الإسلامية في الجزائر.

2. المالية الإسلامية:

بتوسع وانتشار المالية والصيرفة الإسلامية خلال السنوات الأخيرة بشكل كبير أصبحت تحتل حيز كبير من اهتمام العديد من الأطراف والدول، فالمالية الإسلامية لا تخص المسلمين فقط بل تتعدى إلى كافة الأفراد والدول سواء كانوا مسلمين أم لا. فالمالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلامية تختلف عن المالية التقليدية من حيث المبادئ والأسس، ففي حين تقوم المالية التقليدية على مبدئ تعظيم الربح، نجد أن المالية الإسلامية تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية. وعليه كان لزاما علينا توضيح ماهية هذه الصناعة وما هو الفرق بينها وبين المالية التقليدية بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها.

1.2 ماهية المالية الإسلامية:

إن مفهوم المالية الإسلامية يتجاوز فكرة عدم التعامل بالفائدة بل يتعدى إلى الجانب الأخلاقي والاجتماعي، فتحقيق المنفعة العامة يعتبر من أهم أهداف المالية الإسلامية. وعليه لابد من التطرق إلى مفهوم، نشأة وتطور المالية الإسلامية وكذا الفرق بينها وبين المالية التقليدية، بالإضافة إلى معرفة التحديات التي تواجهها.

1.1.2 مفهوم المالية الإسلامية:

تم تقديم العديد من التعاريف للمالية الإسلامية منها ما اختلف ومنها ما اتفق، حيث يختلف التعريف بين ما هو ضيق جدا (عمليات التمويل بدون فائدة بنكية) وما هو معمم جدا (العمليات المالية التي يقوم بها المسلمون). غير أن التعريف الموالي يعتبر تعريفا شاملا، حيث تعرف المالية الإسلامية على أنها: منهج الاضطلاع بالأنشطة المالية والقيام بها على أسس تحكمها وتوضحها مبادئ الشريعة الإسلامية. حيث يجمع هذا التعريف بين مبادئ المالية الإسلامية والأخلاقيات المرتبطة بها، ويستبعد كل المحظورات والممنوعات بموجب الشريعة الإسلامية، كما يشمل جميع أشكال التمويل سواء تم تنفيذها على مستوى الدولة، المؤسسات أو الأفراد[1].

2.1.2 نشأة وتطور المالية الإسلامية:

مع أن ظهور المؤسسات المالية الإسلامية حديث نسبيا، يرجع تاريخه إلى حوالي الستينيات. إلا أن التمويل الإسلامي وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية يعد قديما فهو كان موجودا منذ 14 قرنا. غير أنه ومنذ تبلور الصناعة المالية الإسلامية الحديثة، تم إطلاق مئات المؤسسات المالية الإسلامية، كما تم تعزيز هذه الصناعة من خلال إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في عام 1990 للإشراف على معايير المحاسبة والمراجعة، وإنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في عام 2002[2]. ويمكن ذكر مراحل تطور المالية الإسلامية وأهم الأحداث التاريخية التي حصلت في كل مرحلة في النقاط التالية[3]:

- مرحلة التشكل 622–661: دعم مفهوم العدالة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الإسلامي وأنها التزامات دينية وليست نظاما قانونيا، وقد تم تطبيق ذلك بواسطة رابطة الأخوة بين أهل مكة والمدينة، تطوير عقد المشاركة في السياق الإسلامي، تحويل العملات، بيع الائتمان والرهن العقاري، بيع المرابحة، نقل الدين من شخص لآخر (الحوالة)، العمل بالوكالة؛
- مرحلة النمو والاستقرار 700–1000: إنشاء خزينة الدولة، ظهور أساس نظام ضريبة الأراضي، إنشاء المؤسسات الاقتصادية في شكلها المبكر في الإسلام في القرن الثامن والتاسع مع ظهور قانون إسلامي يحكم الصناديق أو الوقف، تم تأسيس مبدأ الاستصناع، تم تطوير عقد السفتجة؛
- مرحلة التراجع 1000–1300: إصلاح النظام الضريبي، تشريع الشراكات الإسلامية، لم تتوقف أبدا تنمية بعض المجالات مثل تحصيل الضرائب والابتكارات والقروض المشتركة بين الثقافات؛
- مرحلة النمو الجزئي 1300–1600: ظهرت التجارة كمشروع مشترك بين التجار والموردين والمستثمرين بطريقة غير منظمة؛
- مرحلة الفتوة 1600–1900: إصلاح قطاع التصدير والأدوات المالية مثل بيع الائتمان، تأسيس أول البنوك الوطنية في مصر وتركيا؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

➢ مرحلة سقوط الدولة العثمانية والدخول تحت وصاية الغرب 1900-1970: تم تأسيس ممارسات تجارية جديدة مثل أسواق الأوراق المالية والبلديات والقوانين الداعمة للشركات الكبيرة القادرة على تجاوز الدول، التنمية المالية من أجل تعزيز التعاملات الاقتصادية مع الأجانب وأوروبا الغربية سهلت إنشاء المحاكم التجارية؛

➢ مرحلة إعادة إحياء المالية الإسلامية 1950-1960: النهضة الإسلامية والإصلاح المالي والاقتصادي في الفكر الإسلامي، نشر فائض السيولة من بيع النفط؛

➢ مرحلة الصيرفة الإسلامية الخالية من الفائدة 1970- حاليا: ظهور الصيرفة الإسلامية، تعديلات القوانين واللوائح لاستيعاب متطلبات الصيرفة الإسلامية، تم تصميم أداة المشاركة المالية المتناقصة كنوع من عقد الشراكة.

2.2 الفرق بين المالية التقليدية والمالية الإسلامية:

تختلف المالية الإسلامية عن المالية التقليدية في العديد من الجوانب غير أن شدة الأزمات المالية التي ضربت النظام المالي العالمي وسرعة انتشارها (خاصة الأزمة المالية العالمية 2008) طرحت عدة تساؤلات حول مدى قدرة هذا النظام على امتصاص الأزمات ومعالجتها. فقد صار واضحا أن نشوء هذه الأخيرة يكون في التعاملات المالية وليس في الاقتصاد الحقيقي، فتعاظم حجم الصفقات والتعاملات المالية نتيجة الاستخدام المكثف للمنتجات المالية المبتكرة بمختلف أشكالها في النظام المالي جعلها تأخذ شكل هرم معكوس حيث أن حجم الصفقات المالية يتجاوز بكثير حجم الأصول الحقيقة المسندة إليها، في المقابل يتميز التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي بأن نمو حجم الصفقات المالية مرتبط بنمو حجم الأصول التحتية التي نشأت منها هذه الصفقات المالية، فالتمويل الإسلامي مرتبط بالاقتصاد الحقيقي وهو الأمر الذي لا يسمح بنشوء هرم مقلوب الذي من سماته عدم الاستقرار[4]. بالإضافة إلى ما سبق يمكن حصر أهم الاختلافات بين المالية التقليدية والمالية الإسلامية في النقاط المذكورة في الجدول رقم01.

3.2 العقبات والتحديات التي تواجه المالية الإسلامية

عل الرغم من كون المالية الإسلامية في الوقت الحالي تعرف إزدهار وتطور وانتشار واسع، إلا أن التحديات التي تواجه المالية الإسلامية تبقى متعددة ومتنوعة ويمكن ذكر أهمها فيما يلي[5] و[6]:

- ابتكار وتطوير منتجات مالية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية تسمح بالتنافس مع المنتجات المالية التقليدية، إذ يجب أن يأخذ هذا في الاعتبار حقيقة أن الصناعة المصرفية التقليدية قد تطورت على مدى ثلاثة قرون، في حين أن الصناعة المالية الإسلامية كانت موجودة منذ بضعة عقود فقط. حيث يتمثل التحدي الذي يواجه البنوك الإسلامية في تطوير مثل هذه البدائل مع تلبية المعايير المقبولة دوليا لإدارة المخاطر وحوكمة الشركات.
- إنشاء وتعزيز أسواق مالية إسلامية في كل أنحاء العالم والعمل على تطويرها وجعلها نشطة؛
- وضع مبادئ للحوكمة، قواعد الاحتراز والرقابة؛
- يجب أن يكون تطبيق المالية الإسلامية مرنا وعمليا، كما يجب تعزيز مبادئ الشريعة الإسلامية والحرص على تقبلها من طرف كل أطراف المجتمع؛
- تواجه الصناعة المالية الإسلامية نقصا في الخبرة في مجال فقه المعاملات المالية، حيث يعتمد تطوير هذه الصناعة على توافقها مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية؛
- قيود السيولة بسبب نقص أدوات السيولة، مثل المشتقات، وأدوات التحوط من المخاطر.

4.2 النظام البنكي الإسلامي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن النظام البنكي الإسلامي يقدم خدمات مصرفية إسلامية مسندة إلى أصول، مما يعني أن البنوك الإسلامية يجب ألا تقوم بأعمال ما لم يكن لديها الأموال أو الأصول اللازمة لدعم تلك المعاملات. ونتيجة لذلك، يجب أن تتجنب البنوك الإسلامية تعريض أصول عملائها للخطر من خلال استخدام الأدوات المالية المعقدة (المستخدمة في النظام البنكي التقليدي) والتي تنطوي على المضاربة[7].

1.4.2 مفهوم البنوك الإسلامية:

تعرف البنوك الإسلامية على أنها عبارة عن كيانات مالية ومصرفية، تهدف بالدرجة الأولى إلى التوافق مع أسس الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالامتناع عن التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاءا وخاصة اجتناب أي عمل مالي ومصرفي مخالف لأحكامها، وبما يحقق دعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات[8].

بما أن البنوك الإسلامية هي اللبنات الأساسية في النظام المالي الإسلامي، فإنها يجب أن تشمل الوظائف الرئيسية للبنك التجاري الإسلامي النموذجي والتي تتمثل فيما يلي[9]:

- إدارة الاستثمار والاستثمار – تستثمر البنوك الإسلامية الأموال التي تم وضعها أو إيداعها فيها (أي صناديق رأس المال الخاصة بها والصناديق في حساب استثمار عملائها) من خلال آليات الاستثمار التي يتم النظر فيها مع الشريعة؛
- الخدمات المصرفية العامة تقدم البنوك الإسلامية أيضا مجموعة متنوعة من الخدمات المالية المشابهة للبنوك التقليدية، بما في ذلك الحسابات الجارية، وتحويل الأموال، وبطاقات الخصم، وسلع العملاء، والتمويل المنزلي، والتسهيلات التجارية الصغيرة والمتوسطة، من خلال ترتيبات الشكاوى الإسلامية؛
- الخدمات الاجتماعية غالبا ما تنفذ البنوك الإسلامية خدمات اجتماعية من خلال أنشطة تمولها صناديق تم تمويلها أو صناديق الزكاة والجمعيات الخيرية. بالإضافة إلى ذلك، فهي مسؤولة أيضا عن تنمية الموارد البشرية. بالإضافة إلى البنوك التجارية، هناك أيضا بنوك استثمارية وشركات تمويل متخصصة وبنوك تنموية ومتعددة الجنسيات (مثل البنك الإسلامي للتنمية (IDB)) ضمن النظام المالي الإسلامي.

2.4.2 خصائص البنوك الإسلامية:

بما أن البنوك الإسلامية تختلف عن البنوك التقليدية، وبما أن البنوك الإسلامية تنشط وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية فهي تتمتع بخصائص تميزها عن المؤسسات المالية التقليدية من عدة جوانب والتي نذكر أهمها فيما يلي[10]:

- ❖ الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية، حيث يتمثل الأساس العام الذي تقوم عليه البنوك الإسلامية في عدم الفصل بين أمور الدنيا وأمور الدين، فكما يجب مراعاة ما شرعه الله في العبادات يجب مراعاة ما شرعه الله في المعاملات؛
- ❖ عدم التعامل بالفائدة، أخذا وعطاءا، أي أنها لا يمكن أن تعطي فائدة مقابل الموارد التي تحصل عليها من العملاء، كما أنها لا يمكن أن تأخذ فائدة من المتعاملين معها عند استخدامها للموارد التي لديها؛
- ❖ توجيه كل جهد البنوك الاسلامية نحو الاستثمار الحلال، وذلك من خلال اتباع مبادئ الشريعة الإسلامية، لذلك فهي في جميع أعمالها تكون محكومة بما أحلة الله، وهذا ما يدفعها إلى تمويل المشاريع التي تخدم المصلحة العامة.

3. علاقة بنك الجزائر بالبنوك الإسلامية

لمعرفة علاقة بنك الجزائر مع البنوك الإسلامية لابد أولا من التعرف على النظام البنكي الجزائري، ومن ثم تناول هذه العلاقة في شكل نقاط ومعرفة الفرق في تعامل بنك الجزائر مع كل من البنوك التقليدية والإسلامية في كل نقطة، وأخيرا محاولة عرض آفاق وعوامل نجاح البنوك الإسلامية في الجزائر.

1.3 النظام البنكي الجزائري:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتكون النظام البنكي الجزائري من البنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر) الذي أنشئ بموجب القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962 الذي صوتت عليه التأسيسية في 13 ديسمبر 1962 بخصوص إنشاء وإصلاح النظام الأساسي للبنك المركزي، يقوم بتطبيق السياسة المالية والنقدية للدولة. كما يتكون كذلك من 9 مؤسسات مالية و20 بنك منها بنكين إسلاميين هما بنك البركة وبنك السلام، وقد مر النظام البنكي الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال. والجدول رقم 02 يوضح كل من البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط في الجزائر، تاريخ اعتماد كل منها وكذا ملكيتها.

يتمثل البنكان الإسلاميان في الجزائر في بنك البركة الجزائري وهو أول مصرف إسلامي برأس مال مختلط (عام وخاص)، تم إنشائه في 20 ماي 1991 في الجزائر برأس مال 500.000.000 دج، وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991. أما في ما يخص المساهمين، فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين).

وكذا مصرف السلام-الجزائر، هو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام السريعة الإسلامية في كافة تعاملاته. بدأ مزاولة نشاطه في سبتمبر 2008 من قبل بنك الجزائر، مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة وعصرية بغية تلبية حاجيات السوق، المتعاملين والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة الاقتصاد.

2.3 علاقة بنك الجزائر مع البنوك الإسلامية:

تدخل علاقة البنك المركزي مع البنوك الإسلامية ضمن الأطر القانونية والتنظيمية المفروضة من الدولة لتنظيم عمل البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط في الجزائر، ونذكر أهم المحاور التي تشكل هذه العلاقة في النقاط التالية:

1.2.3 الاحتياطي الاجباري:

ليس هناك مشكلة بخصوص نسبة الاحتياطي الاجباري على الحسابات الجارية نظرا لعدم وجود فروقات جوهرية بين البنك الإسلامي والتقليدي في هذا الخصوص. ولكن بالنسبة لنسبة الاحتياطي الاجباري على الحسابات الاستثمارية فهذه الحسابات مودعة لاستثمارها والبنك ليس مدينا بها لأصحابها وإنما هو مؤتمن عليها فقط، ومن ثم لا يوجد التزام عليه بردها كاملة لأصحابها اللذين يعتبرون شركاء مع البنك فيما يحققه من استثمار هذه الحسابات من عائد أو خسارة وهم متقبلون كامل المخاطرة في هذا الشأن وبالتالي فإن تطبيق نسبة الاحتياطي الاجباري سوف يعطل جانب من أموال المودعين[11]. وفي هذا الشأن لا يقوم البنك المركزي الجزائري بالتفريق بين أنواع الحسابات فيما يخص تطبيق نسبة الاحتياطي الاجباري لدى البنوك الإسلامية، ويتم تطبيق نفس النسبة لكل البنوك العاملة في الجزائر سواء إسلامية كانت أو تقليدية. حيث عرفت هذه النسبة تعديلات كثيرة خلال السنوات الأخيرة فمثلا خلال سنة 2016 كانت 8%، 2017 انخفضت إلى 4% ثم تم رفعها إلى 8% خلال سنة 2018 لتشهد ارتفاعا جديدا خلال نفس السنة إلى 10%، وفي سنة 2019 تم رفعها في شهر فيفري إلى 12% لتعود إلى الانخفاض خلال شهر ديسمبر من نفس السنة إلى نسبة 10%[12] . ويطبق بنك الجزائر هذه النسبة على البنوك الإسلامية دون مراعاة لطبيعة الحسابات.

2.2.3 الرقابة على الائتمان:

تمثل الرقابة على الائتمان أهمية كبيرة لدى السلطات النقدية وذلك لما تحققه من توازن نقدي والحد من مشاكل ارتفاع الأسعار من خلال التأثير على عملية عرض النقود. وتلجأ البنوك المركزية إلى وضع شروط للائتمان فالمصارف الإسلامية ليست بحاجة إلى هذا الأسلوب لأنها لا تمنح قروض تجارية ولكنها تستثمر استثمار مباشر وبذلك لا يُحدث نشاطها إلا تأثير ضعيف على الكمية المعروضة من النقود ولكنها في نفس الوقت تتأثر سلبا بسريانه عليها نظرا لعدم توافر بدائل شرعية إضافة إلى تعارض هذه السياسة مع أحكام الشريعة الإسلامية وهو الأمر الذي يترتب عليه ضياع فرص الربحية على أصحاب الودائع[13]. فالبنوك الإسلامية في الجزائر لا تعامل معاملة خاصة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في هذا الشأن، حيث تطبق عليها نفس الترتيبات المطبقة على البنوك التقليدية دون الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الجوهرية فيما يخص صيغ التمويل بين البنكين.

3.2.3 ضمان الودائع:

حسب المادة 7 من النظام رقم 18-01 المؤرخ في 30 أفريل 2018 المعدل والمتمم للنظام رقم 04-03 المؤرخ في 04 مارس 2004 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، تلتزم البنوك بالدفع إلى شركة ضمان الودائع المصرفية علاوة سنوية تحسب على أساس المبلغ الإجمالي للودائع بالعملة الوطنية، المسجلة بتاريخ 31 ديسمبر من كل سنة. ويحدد مجلس النقد والقرض سنويا واستنادا إلى مؤشرات الإشراف، نسبة هذه العلاوة في حدود 1%. حيث تقوم شركة ضمان الودائع بتحصيل العلاوات المستحقة وايداعها في حساب مفتوح لدى بنك الجزائر، كما يتعين عليها التحقق من توظيف هذه الموارد في أصول آمنة، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال شراء سندات مصدرة أو مضمونة من طرف الدولة[14]. في هذا الصدد تواجه البنوك الإسلامية مشكلتين: الأولى وهي عدم التفريق بين طبيعة الودائع أو الحسابات المودعة لديها كما تم ذكره سابقا، والثانية أن توظيف تلك العلاوات المحصلة من طرف شركة ضمان الودائع يتم في شكل سندات الخزينة والتي يترتب عنها فوائد وهو ما يتنافى مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية.

4.2.3 رقابة البنك المركزي:

إن البنوك الإسلامية تمتثل لرقابة البنك المركزي وفقا للترتيبات التي ينص عليها القانون كاملة، إلا أنها تعاني من مشكلة تقديم بياناتها وقوائمها للبنك المركزي وفقا لنماذج معدة خصيصا لتناسب بيانات البنوك التقليدية. حيث تعد المضاربة والمشاركة والمرابحة كتسهيلات ائتمانية حسب نوعية الضمان، كما تصنف الحسابات الاستثمارية التي تشارك في الربح والخسارة باعتبارها وديعة ثابتة الأجل[15]. فالبنوك الإسلامية في هذه الحالة تواجه مشكل إزدواجية العمل. ولا تختلف البنوك الإسلامية في الجزائر عن هذه الحالة فهي لا تعاني من مشكلة فيما يخص رقابة بنك الجزائر عليها، فهي تقوم بتقديم بياناتها بصفة دورية لهذا الأخير ولكنها ملزمة بإرسال هذه البيانات والقوائم وفقا لنماذج تلاءم البنوك التقليدية.

5.2.3 المقرض الأخير:

تقوم البنوك المركزية بدور المقرض الأخير للبنوك العاملة في الدولة عندما تحتاج إلى سيولة ولكن المصارف الإسلامية لا تستفيد من هذا الأسلوب لاحتوائه على سعر الفائدة[16]. كما تقوم بمنح أداة الخصم وإعادة الخصم للبنوك والتي لا تستفيد منها البنوك الإسلامية كونها لا تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. والبنوك الإسلامية في الجزائر تعاني من نفس الأمر دون محاولة لتكييف أدوات تتلاءم مع خصائص هذه البنوك، فتلجأ البنوك الإسلامية إلى طرق أخرى لإعادة التمويل.

6.2.3 السيولة القانونية:

يحدد بنك الجزائر نسبة السيولة القانونية التي يجب أن تحتفظ بها البنوك من خلال المادة 03 من النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011، المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، على أن البنوك يجب أن تقدم في كل الحالات معامل سيولة يساوي على الأقل 100%[17]. وتعاني البنوك الإسلامية في هذه الحالة من مشكلة انخفاض نسبة السيولة مقارنة مع البنوك التقليدية بسبب عدم تعاملها بسندات الخزينة التي تدخل ضمن احتساب النسبة، وهو الأمر الذي يؤدي بها إلى تعطيل استثمار الأموال المودعة لديها. كما تدخل الحسابات الاستثمارية في احتساب هذه النسبة والتي كما سبق التطرق إليه فإنه لا يوجد التزام على البنك الإسلامي بردها كاملة لأصحابها، وهو ما يؤثر في احتساب هذه النسبة.

3.3 آفاق البنوك الإسلامية في الجزائر:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما لا شك فيه، فإن الأهمية البالغة التي تكتسيها البنوك الإسلامية تمنحها مكانة معتبرة في النظام المالي، خاصة بعد التوجه العالمي نحو هذه البنوك وأدواتها. وبالتالي فإن الجزائر يجب عليها تشجيع تطور هذه البنوك والعمل على توفير السبل اللازمة لنجاحها والتي من بينها ما يلي:[18]

- إعداد البنوك الإسلامية للعمل كممول للاقتصاد الوطني ولخدمة المجتمع والأفراد، من خلال مشاركة هذه البنوك في الاستثمارات الدولية مع الشركات متعددة الجنسيات في قطاعات معينة؛
- إنشاء لجنة وطنية وعلى مستوى البنوك الإسلامية لمراقبة عملها وتوحيد الفتاوى الشرعية للبنوك الإسلامية؛
- توفير البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة التي تسمح للبنوك الإسلامية بالعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتوعية الجمهور بأهمية هذه البنوك في تطوير العمل المصرفي بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة؛
- إن التطور الهائل والمستمر في تقنيات العمل المصرفي يفرض على البنوك الإسلامية مواكبة هذا التطور بما يتماشى وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا بالاعتماد على إطارات مؤهلة بتكوين عال في الاقتصاد والمالية والسريعة[19]؛
- يعتبر توفر العنصر البشري المؤهل جنبا إلى جنب مع التقنية المتطورة من أهم عناصر نجاح العمل البنكي الإسلامي، ولذا يجب وضع البرامج التدريبية المناسبة ووضع الخطط اللازمة لتدريب كل العاملين في الإدارة والفروع بشكل مستمر ومتواصل وعلى مراحل ودورات مختلفة المحتوى والمستوى[20].

4. خاتمة:

نظرا للأهمية البالغة التي تعرفها المالية الإسلامية بصفة عامة والبنوك الإسلامية بصفة خاصة، ونظرا للتوجه العالمي والإقبال الكبير على هذا النوع من التمويل أصبحت الجزائر على غرار دول العالم مطالبة بتعزيز وتطوير البنوك الإسلامية ودعمها لتتمكن من ممارسة أعمالها بصورة طبيعية. فالخصائص التي تتمتع بها البنوك الإسلامية تجعلها محورا مهما وأساسيا للمساعدة بالنهوض بالاقتصاد الوطني وخدمة المجتمع، إلا أن هذه الدراسة توصلت إلى النقاط التالي:

لا يتعامل بنك الجزائر مع البنوك الإسلامية بطريقة خاصة أو مختلفة بل يقوم بالتعامل معها بنفس الطريقة التي يتعامل بها مع البنوك التقليدية دون الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الجوهرية بينها، كما لا يفرق بنك الجزائر صيغ التمويل التي تمنحها البنوك الإسلامية عن القروض التي تمنحها البنوك التقليدية هذا ما يؤدي بالبنوك الإسلامية في بعض الحالات مثل الاحتياطي الاجباري، الرقابة على الائتمان والسيولة القانونية، إلى تحمل أعباء وتعطيل استثمار أموال المودعين، وهذا ما يتوافق مع الفرضية الأولى ويؤكد صحتها.

إن بنك الجزائر وبالسياسات المتبعة حاليا لا يحاول التكيف مع طبيعة وخصائص البنوك الإسلامية، فالأوامر والتعليمات التي يصدرها والسياسات التي يطبقها بالإضافة إلى النسب التي يفرضها على البنوك الإسلامية لا تتوافق مع طبيعة عمل هذه البنوك، وعليه فإن الفرضية الثانية مرفوضة.

يجب على بنك الجزائر أن يقوم بأخذ التدابير اللازمة لتشجيع البنوك الإسلامية نظرا لأهميتها البالغة، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال وضع قوانين وتنظيمات خاصة بهذه البنوك إذ تتلاءم مع طبيعتها وخصائصها. فالقوانين والتنظيمات الحالية في الجزائر تتلاءم مع البنوك التقليدية ولا تساهم في تطوير البنوك الإسلامية بل تثبطها وتقصر عملها في مجالات قليلة. كما يجب على بنك الجزائر أن يوفر للبنوك الإسلامية النماذج والقوائم التي تتلاءم مع طبيعة بياناتها حتى لا تعاني هذه البنوك من إزدواجية العمل. بالإضافة إلى ذلك فإنه وفي بعض الحالات تستفيد البنوك التقليدية من بعض التسهيلات التي لا تستفيد منها البنوك الإسلامية مثل أداة الخصم وإعادة الخصم والمقرض الأخير كونها لا تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، فبنك الجزائر في هذه الحالة مطالب بتوفير أدوات أخرى تتناسب مع طبيعة التمويل الإسلامي وذلك بغرض تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين البنوك الإسلامية والتقليدية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. الأشكال والرسومات البيانية:

جدول 01: الفرق بين المالية الإسلامية والمالية التقليدية

عنصر المقارنة	المالية الإسلامية	المالية التقليدية
ملكية الثروة والأصول	الملكية المطلقة هي لله أما الأفراد فهم أوضياء فقط.	تختلف من الرأسمالية فالملكية للفرد أما الإشتراكية فالمجتمع هو المالك.
الحاجات والموارد	يجب أن تكون الحاجات محدودة حيث تم توفير الموارد الكافية من طرف الله، أما الندرة فهي تنشأ من التوزيع غير الصحيح للموارد والافراط في الاستهلاك والتبذير.	الحاجات غير محدودة بينما الموارد محدودة مما يخلق مشكلة ندرة الموارد.
تراكم الثروة	يمكن للثروة أن تتراكم في حالة ما إذا تم ذلك بطريقة تتوافق مع أحكام الشريعة، غير أن المالك يحتاج إلى مشاركة هذه الثروة مع الأقل حظا من خلال الزكاة الإجبارية والصدقة التطوعية.	يمكن للثروة أن تتراكم بأي كمية، ويمكن للمالك استخدامها او تبذيرها كما يحلو له.
اقتصاد السوق	ينطبق مبدأ اقتصاد السوق كما أن العرض والطلب يحددان الأسعار، إلا أن ذلك ينبغي ان يتم في إطار المصلحة الاجتماعية.	إن اقتصاد السوق هو المحدد الرئيسي للرأسمالية، في حين أن العرض والطلب في الاشتراكية لا يرتبطان بالأسعار، حيث يتم تحديد العرض مركزيا.
دور الدولة	تضمن الدولة الأنشطة الأخلاقية وتحمي مصالح الأفراد والمجتمع وتضمن تخصيص الموارد بكفاءة.	في الرأسمالية، تلعب الأسواق دورا أكثر هيمنة من الدولة، بينما تلعب الدولة دورا مسيطرا في الاشتراكية.
قانون الميراث	للإسلام قوانين خاصة بالميراث ولا يسمح بإعطاء أكثر من ثلث ممتلكات أي شخص إلى جانب الورثة الشرعيين، وبالتالي ضمان الإنصاف في عملية نقل الثروة والممتلكات.	يمكن للأفراد نقل ثروتهم وممتلكاتهم لأي شخص يحلو لهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدورات الاقتصادية	يتم تخفيض هذه التقلبات في الاقتصاد الإسلامي من خلال الاعتدال في الاستهلاك وتجنب التبذير والديون غير الضرورية.	تشهد الدورات الاقتصادية تقلبات كبيرة.
عوائد رأس المال	الفائدة ممنوعة تماما، ويتم تطبيق آلية بديلة لتبادل الأرباح والخسائر كعوائد لرأس المال.	مكافأة لرأس المال يتم قبول الفائدة كعائد لرأس المال.
الرفاه الاجتماعي	يشجع الإسلام الإنتاجية على المستوى الفردي ولكن من خلال المتطلبات الأخلاقية لتقاسم ثروة الفرد التي تهدف إلى خلق رفاهية اجتماعية.	في الرأسمالية، يتحقق ذلك من خلال السوق الحرة والاهتمام بالذات، بينما في الاشتراكية، تحقق الدولة ذلك من خلال الإنتاج والتوزيع المركزيين.

Source: Habib, S., (2018), Fundamentals of Islamic finance and banking, John Wiley & Sons Ltd, West Sussex, p 10.

جدول رقم 02: البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر

الرقم	البنوك التجارية	تاريخ الاعتماد	الملكية
01	Banque Nationale d'Algérie	1995/09/25	عمومي
02	Caisse Nationale d'Epargne et de prévoyance	1997/05/25	عمومي
03	Crédit Populaire d'Algérie	1997/05/25	عمومي
04	Banque de Développement Local	2002/09/23	عمومي
05	Banque Extérieur d'Algérie	2002/09/23	عمومي
06	Banque de l'Agriculture et du Développement Rural	2002/09/23	عمومي
07	Banque Al Baraka Algérie	1991/05/20	مختلط
08	Arab Banking Corporation Algerie	1998/09/24	خاص (أجنبي)
09	Natixis Banque	1999/10/27	خاص (أجنبي)
10	Société Générale Algérie	1999/11/04	خاص (أجنبي)
11	City Bank Algeria	1998/05/18	خاص (أجنبي)
12	Arab Bank	2001/10/15	خاص (أجنبي)
13	B.N.P Paribas El Djazair	2001/01/31	خاص (أجنبي)
14	Trust Bank Algeria	2002/12/30	خاص (أجنبي)
15	Gulf Bank Algeria	2003/12/15	خاص (أجنبي)
16	The Housing Bank For Trade And Finance-Algeria	2003/10/08	خاص (أجنبي)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

17	Fransabank El Djazaïr	2006/09/07	خاص (أجنبي)
18	Credit Agricole Corporate Et Investissement Bank-Algerie	2007/05/09	خاص (أجنبي)
19	Salam Bank-Algeria	2008/09/10	خاص (أجنبي)
20	H.S.B.C Algeria	2008/06/17	خاص (أجنبي)
الرقم	المؤسسات المالية	تاريخ الاعتماد	الملكية
01	Sofinance	2001/01/09	عمومي
02	Société de Refinancement Hypothécaire (SRH)	1998/04/06	عمومي
03	Arab Leasing Corporation	2002/02/20	مختلط
04	Cetelem Algerie Private	2006/02/22	أجنبي
05	Maghreb Leasing Algerie	2006/03/11	خاص (أجنبي)
06	Société Nationale de Leasing	2011/02/23	عمومي
07	IJAR Leasing Algerie	2012/05/31	مختلط
08	El Djazair Ijar	2012/08/02	مختلط

Source: Hacini, I., & Dahou, K., (2018), The Evolution of the Algerian Banking System, Management Dynamics in the Knowledge Economy, 06(01), pp. 156-157.

6. قائمة المراجع:

[1] Alamad, S. (2017), Financial Innovation and Engineering in Islamic Finance, Springer Nature, Cham, pp15-16.

[2] Harrison, T., & Ibrahim, E., (2016), Islamic Finance: Principles, Performance and Prospects, Palgrave Macmillan and Springer Nature, Switzerland, p2.

[3] Alamad, S., Op-cit., pp. 88-89.

[4] عبد الحليم عمار غربي، الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية رؤى وحلول، الإصدار 1، مطبوعات Kie Publications، 2017، ص ص 122-125.

[5] Hassan, A., & Mollah, S., (2018), Islamic Finance Ethical Underpinnings, Products, and Institutions,Palgrave Macmillan, New York, p29.

[6] El Tiby, A. (2011), Islamic Banking How to Manage Risk and Improve Profitability, John Wiley & Sons, Inc, New Jeresy, p185.

[7] Alamad, S., Op-cit., p4.

[8] بن علية بن عيسى، عبد القادر قرش، الصيرفة الإسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر –مع الإشارة لبنك البركة الجزائري–، مجلة دفاتر اقتصادية، 9(1)، 2018، ص264.

[9] Lone, F. A., (2016), Islamic Banks and Financial Institutions A Study of Their Objectives and Achievements, Palgrave Macmillan. New York, pp 6-7.

[10] خالد محمد أحمد الجابري، البنوك الإسلامية مقابل البنوك التجارية دراسة نظرية مقارنة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 1(53)، 2016، ص 13.

[11] سعد عبد محمد، العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2014، بغداد، ص355.

[12] انظر:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنك الجزائر، (25 أفريل 2016)، التعليمة رقم 2016/03، تاريخ الاسترداد 04 فيفري 2020، من https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/instructions2016ar.pdf

بنك الجزائر، (31 جويلية 2017)، التعليمة رقم 2017/04، تاريخ الاسترداد 04 فيفري 2020، من https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/instructions2017ar.pdf

بنك الجزائر (10 جانفي و31ماي 2018)، التعليمة رقم 2018/01 والتعليمة رقم 2018/03، تاريخ الاسترداد 04 فيفري 2020، من https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/instructions2018.pdf

بنك الجزائر، (14 فيفري و05 ديسمبر2019)، التعليمة رقم 2019/01 والتعليمة رقم 2019/02، تاريخ الاسترداد 04 فيفري 2020، من https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/instructions2019.pdf

[13] سعد عبد محمد، مرجع سابق، ص 356.

[14] بنك الجزائر، (04 نوفمبر 2018)، نظام رقم 18-01، تاريخ الاسترداد 04 فيفري 2020، من https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reglements2018arabe.pdf

[15] كمال توفيق حطاب، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية: المشكلات والعقبات وكيفية التغلب عليها، المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية (المجلد 1)، جامعة الشارقة، الشارقة، 2002، ص 117.

[16] سعد عبد محمد، مرجع سابق، ص356.

[17] بنك الجزائر، (28 نوفمبر 2011)، نظام رقم 11-01، تاريخ الاسترداد 04 فيفري 2020، من https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reg2011arabe.pdf

[18] ميدون سيساني، إسماعيل بن قانة، آفاق البنوك الإسلامية في العالم مع الإشارة للتجربة الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 5(2)، 2018، ص ص 79-80.

[19] سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر: الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة، مجلة الباحث، (4)، 2006، ص 28.

[20] بن علية بن عيسى، عبد القادر قرش، مرجع سابق، ص 270.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com